

شرح

القول السديد

في الإجازة بالكتاب المجيد

شرح الدكتور

أحمد محسن حسين دحابة

شرح القول السديد في الإجازة بالكتاب المجيد

شرح الدكتور
أحمد محسن حسين دحابة



المقدمة

الحمد لله الحكيم الحميد، والصلاة على نبينا وسيدنا النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ...

فإنني قد وضعت منظومة في الإجازة القرآنية وأسميتها: القول السديد في الإجازة بالقول السديد، ورأيت أن أبين معانيها، وأبسط حقائقها، وأشرح ألفاظها، مستعيناً بالله تعالى، قاصداً الاختصار المفيد والاختيار الراجح بالدليل.

قلت في القصيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

١- حَمْدًا لِرَبِّي، أَنْزَلَ الْفُرْقَانَ **** ثُمَّ الصَّلَاةُ نَالَتْ الْعَدْنَانَ
٢- رَسُؤُنَا، ****

- (حَمْدًا لِرَبِّي) بدأت بحمد ربنا الله تعالى الذي أنزل الفرقان (القرآن الكريم).

- (ثُمَّ الصَّلَاةُ نَالَتْ ...) ثم تَنَبَّأْتُ النظم بالصلاة التي استحقها ونالها نبينا ورسولنا وسيدنا محمد صلي الله عليه وسلم.

- (العدنان) أي نبينا الكريم الذي ينسب إلى عدنان. والنسب النبوي هو: "محمد بن عبد الله بن عبد المطلب - واسمه شيبه - بن هاشم - واسمه عمرو - بن عبد مناف - واسمه المغيرة - بن قصي - واسمه زيد - بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر - وهو الملقب بقريش وإليه تنتسب القبيلة - بن مالك بن النضر - واسمه قيس - بن كنانة بن خزيمه بن مدركة - واسمه عامر - بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان."

- (رسولنا) تقرأ في القصيدة بفتح اللام. على النصب

قلت في النظم

٢- وَهَهَا قَصِيدَةٌ **** عَلِمًا جَنَّتْ، أَحْكَامُهَا فَرِيدَةٌ
٣- فِيهَا إِجَازَةُ الْقُرْآنِ تَنْتَظَمُ **** أَحْكَامُهَا فِي نَظْمِنَا، وَتَنْسَجِمُ

الشرح

- (وهنا قصيدة)، أي وضعت هنا قصيدةً، جَنَتِ العلمَ وَقَطَفْتَهُ من كتبِ العلماء، (أَحْكَامُهَا فَرِيدَةٌ) وَتَفَرَّدَتْ أَحْكَامُهَا بالتحقيق والتدقيق.
- (فِيهَا إِجَازَةُ الْقُرْآنِ ...) أي في القصيدة معاني الإجازة القرآنية وأحكامها التي تنتظم وترتب وتنسجم مع بعضها البعض في هذا النظم.
- (قصيدة - فريدة) نقف على الكلمتين في البيت بهاء ساكنة.

قلت في النظم

- ٤ - شَهَادَةُ الْمُجِيزِ ثُمَّ إِذْنُهُ، لِعَيْرِهِ الْمُجَازِ، ثُمَّ كَتَبُهُ، ****
- ٥ - إِجَازَةٌ، ****

الشرح

بدأت بتعريف الإجازة وهي: شهادة المجيز للمجاز أن قراءته صحيحة مع إذنه للمجاز أن يُقْرَأَ الآخِرِينَ هذه القراءة، ثم كتابة هذه الإجازة كما هو الحاصل في عصرنا.

قلت في النظم

- ٥ - أَزْكَانُهَا أَزْبَعَةٌ، أَوْلَاهَا الْمُجِيزُ ثَانٍ صِبْغَةٌ، ****
- ٦ - ثَالِثُهَا الْمُجَازُ ذَا فَلْتَسْمَعُوا، آخِرُهَا الْمُجَازُ فِيهِ الرَّابِعُ، ****

الشرح

- (أَزْكَانُهَا أَزْبَعَةٌ) أي أن أركان الإجازة أربعة
- الركن الأول: الْمُجِيزُ (أولها الْمُجِيزُ): وهو الذي يأذن للمُجَازِ بالإقراء، ويشهد بصحة قراءته، ويجيز له أن يجيز غيره. وللمجيز شرطان: العدالة، والضبط، وغيرها من الشروط التي تذكر في بابها.
- الركن الثاني: صِبْغَةُ الإجازة (ثانٍ صِبْغَةٌ). وهي: صِبْغَةُ الإجازة، والتي من شأنها أن تدل على إثبات إجازة الْمُجِيزِ لغيره.
- الركن الثالث: الْمُجَازُ: (ثالثها الْمُجَازُ) وهو مَنْ يُؤَدِّنُ له من قِبَلِ الْمُجِيزِ بالإقراء، وشهد له الْمُجِيزُ بصحة القراءة.

١ - هناك من يزيد في أركانها أو ينقص فالبعض لا يعتمد الركنية إلا في الصبغة وبعضهم يزيد في الأركان السند والراجح ما أثبتته في النظم

- الركن الرابع: المُجاز به (آخرها المجاز فيه). وهو: القرآن الكريم كله أو بعضه، حيث إننا نتكلم عن الإجازة في ذلك.

قلت في النظم

شروط الإجازة

- ٧- شُرُوطُهَا التَّكْلِيفُ وَالْإِسْلَامُ **** وَيَّئَةً، لِقَصْدِهَا تُرَامُ
- ٨- إِسْنَادُهَا شَرْطٌ كَذَا فَلْتَحْصُلِ **** أَهْلِيَّةُ الْأَدَاءِ وَالتَّحْمُلِ
- شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ شُرُوطِ الْإِجَازَةِ وَهِيَ نَوْعَانِ:

النوع الأول: الشروط الأصلية، وهي الشروط التي تتوافق مع معنى الشرط في الاصطلاح الفقهي والعلمي.

النوع الثاني: الشروط التابعة، وهي الشروط التي أضافها بعض العلماء كنظام خاص لهم، وليست متوافقة مع ضوابط الشروط العلمية.

أولا الشروط الأصلية وهي كما يأتي: -

أولا: التكليف (شُرُوطُهَا التَّكْلِيفُ): وهو حصول العقل والبلوغ وقد ذكرت لاحقا الخلاف في الصبي المميز وغير المميز.

ثانياً: الإسلام: وهو شرط في حالة الأداء والتحمل، وقد اختلف العلماء في حالة التحمل والجماهير على جوازه.

ثالثاً: النية، (ونية لقصدتها ترام) أي نية في قصد الإجازة (ترام) أي تقصد.

وقد ذكر البعض النية في الأركان، والأمر في سعة، ولكن الراجح أنها شرط كونها تكون مع الإجازة حتى كتابتها.

رابعاً: السند، (إسنادها شرط) وهو الإسناد القرآني من السلسلة التي تبدأ من المجيز حتى النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

١ - "فَهُوَ رَفَعُ الْحَدِيثِ إِلَى قَائِلِهِ وَالْمُحَدِّثُونَ يَسْتَعْمَلُونَ السَّنَدَ وَالْإِسْنَادَ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ١". انظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي» (ص ٣٠)

خامسًا: الأهلية، (أهلية الأداء والتحمل): وهي الأهلية^١ للتحمل والأداء، بمعنى الضبط والثقة، والأمانة، كما أن الأهلية هنا بمعنى الاصطلاح الأصولي، أما الأهلية عند القراء فلها مفهوم مقارب، قال ابن الجزري: "وشرط المقرئ وصفته أن يكون مع ما ذكرناه حرا عاقلا مسلما مكلفا ثقة مأمونا ضابطا متنزها عن أسباب الفسق ومسقطات المروءة^٢."

قلت في النظم:

٩- وَيَلْزَمُنْ فِي حَالَةِ الْأَدَاءِ ***** الْعَدْلُ وَالضَّبْطُ، بِلا مِرَاءٍ
١٠- الضَّبْطُ فِي صَدْرٍ كَذَا فِي سَطْرِ ***** حِفْظُ لِحَرْفٍ، أَوْ آدَا لِلذِّكْرِ

الشرح

للإجازة حالتان وهما: -

الأولى: حالة الأداء: وهو: "رواية الحديث ويقصد به أداء الحديث، بعد تحمله بوجه من وجوه التحمل، وضبطه، وتحرير ألفاظه^٣." وهي أن ينقل المُجَاز إجازته إلى غيره.

الثانية: حالة التحمل: وهي تعلم القرآن الكريم، وتحمل العلم بتلاوته، وإتقان تجويده مع حفظه، ونيل الإجازة من الشيخ.

قلت: (ويلزم في حالة...) أي يشترط حالة الأداء شرطان وهما: -

الشرط الأول: العدالة: "وهي صفة راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة، من فسق وبدعة، والمراد بالمروءة احتراز الإنسان عما يذم به عرفاء^٤."

١ - عبارة عن صلاحيته لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه.

٢ - «منجد المقرئين ومرشد الطالبين» (ص ١١)

٣ - روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية» (١/ ٣٩)

٤ - قاله الصنعاني، توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته (ص ١٢٨)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني "ت ١١٨٢" تحقيق محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ - مكتبة الخانجي ١١٨ / ٢ - شرح نخبة الفكر ص ٨. قال ابن الجزري «منجد المقرئين ومرشد الطالبين» (ص ١١): "أما إذا كان مستورا وهو أن يكون ظاهر العدالة، ولم تعرف عدالته الباطنة فيحتمل أنه يضره كالشهادة، والظاهر أنه لا يضره لأن العدالة الباطنة تعسر معرفتها على غير الحكام ففي اشتراطها حرج على الطلبة والعوام"

الشرط الثاني: الضبط. وهو: "أن يكون الراوي متيقظاً، غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه من التبديل والتغيير إن حدث منه، ويشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يُحِيل المعنى إن روى به^١". قلت: (بلا مرأ) أي بلا شك.

١٠ - الضَّبُّ فِي صَدْرٍ كَذَا فِي سَطْرِ **** حِفْظٌ لِحَرْفٍ، أَوْ أَدَا لِلذِّكْرِ

الشرح

- قدمت أنواع الضبط (الضَّبُّ فِي صَدْرٍ كَذَا فِي سَطْرِ)، وهي كما يأتي: -

أولاً: الضبط في الصدر: أي الحفظ المتقن له دون الحاجة إلى النظر إلى المصحف.

ثانياً: الضبط في السطر: وهو المحافظة عليه كتابة في المصاحف العثمانية.

- ثم ذكرت نوعي الحفظ (حِفْظٌ لِحَرْفٍ، أَوْ أَدَا لِلذِّكْرِ)، وهما: -

أولاً: حفظ الحروف: والقصد منه حفظ الآيات القرآنية مرتبة بحروفها وألفاظها ورواياتها.

ثانياً: الأداء: وهو أداء الكلمات ونطق الحروف وبيان عمليات أداء الكلمات القرآنية مخرجا وصفة وتجويدا وغير ذلك.

قلت في النظم:

١١ - وَمَنْ يَكُنْ لِحَمْلِهَا مُؤَهَّلًا **** مُمَيِّزًا وَضَابِطًا، فَلْيُقْبَلَا

ذكرت في هذا البيت الحالة الثانية وهي حالة التحمل ولها شرطان (مُمَيِّزًا وَضَابِطًا) وهما: -

الشرط الأول: التمييز، وهو أن يصل الإنسان إلى حالة من التمييز بين الأشياء العقلية وأما الصبي المميز فقد اختلف العلماء في حد التمييز فقول بالعمر بأربع سنوات، وقيل: خمس سنوات^٢. وقيل: سبع سنوات^٣. وغير

١ - المنهج الحديث - قسم الرواة (ص/٦٩). قاله الشيخ السماحي

٢ - «مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر» (ص ١٣٠) قال ابن الصلاح: "قُلْتُ: التَّحْدِيدُ بِخَمْسٍ هُوَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَيَكْتُبُونَ لِابْنِ خَمْسٍ فَصَاعِدًا (سَمِعَ)، وَلِمَنْ لَمْ يَبْلُغْ خَمْسًا (حَضَرَ)، أَوْ (أَحْضَرَ).

٣ - فتح المغيث ١١/٢، رواه السلفي عن الربيع بن سليم أن الشافعي بن سليم أن الشافعي سئل الإجازة لولد، وقيل له: إنه ابن ست سنين، فقال: لا تجوز الإجازة لمثله حتى يتم له سبع سنين، قال السخاوي: "كان هذا في الإجازة، ففي السماع أولى

ذلك من التفصيلات. وقيل حد التمييز بالفعل وهو الراجح على قول الجمهور ووضعوها لذلك بعض العلامات كأن يميز بين الدينار والدرهم، والعد والحساب، وفهم الخطاب، وهذا هو الصواب." وهو ما رجحه ابن حنبل وابن حجر والصنعاني.

الشرط الثاني: الضبط، وقد تقدم معناه.

قلت: (فليقبلا) أي من كان مؤهلاً للقراءة والإقراء حال كونه مميزاً وضابطاً فتقبل إجازته.

قلت في النظم

١٢- وَالْبَعْضُ شَرْطًا تَابِعًا يَزِيدُ **** حِفْظًا لِمَتْنٍ عَنْهُ لَا يَحِيدُ

١٣- فَهَمَّا لِتَجْوِيدٍ، وَقُدْرَةً عَلَى **** تَعْلِيمِهَا، وَالْبَعْضُ ذَا لَا يُعْمَلَا

ذكرت القسم الثاني من الشروط الإضافية الخاصة وهي شروط يضعها البعض لإجازته ومختلف فيها، وهي:

أولاً: حفظ المتن (حِفْظًا لِمَتْنٍ عَنْهُ لَا يَحِيدُ)، أي أن البعض اشترط في المجاز حفظ متن متعلق بالقراءة أو الرواية مثل الجزرية أو الشاطبية والدرة وغيرها. فالبعض لا يحيد عن هذا الشرط ولا يتعد.

ثانياً: فهم التجويد (فَهَمًّا لِتَجْوِيدٍ)، أي أن البعض اشترط في المجاز المعرفة النظرية للتجويد، وهو متعلق بتعلم التجويد لا بتطبيقه لأن التطبيق داخل في ماهية الإجازة.

ثالثاً: القدرة على الإقراء (وَقُدْرَةً عَلَى تَعْلِيمِهَا)، أي أن البعض اشترط في المُجَاز أن يكون قادراً على تعليم الرواية التي قرأها، وهذا شرط وضعه بعض القراء حتى ينال طالبه الإجازة منه.

قلت: (وَالْبَعْضُ ذَا لَا يُعْمَلَا)، والمعنى أن بعض العلماء والقراء لا يضع هذه الشروط الإضافية شرطاً لإجازته.

قلت في النظم

السند القرآني

١٤- فِي مُسْنَدٍ لَا يَنْقُلُ الْقُرَّاءُ **** إِلَّا كَمَا يُرَوَى، فَلَا أَهْوَاءُ

١٥- عَنْ مِثْلِهِمْ، كُلُّ لَّهُمْ قَدْ اقْتَفَى **** حَتَّى أَتَتْ مِنْ بَعْدِهِمْ لِلْمُصْطَفَى

١٦- عَنْ جَبْرِئِلَ، عَنْ رَبَّنَا لَا تَمَثَّلَا **** أَعْظَمَ بِهِ مِنْ مُسْنَدٍ، وَأَجْمَلَا

شَرَعْتُ فِي أَحْكَامِ السُّنَنِ الْقُرْآنِيَّةِ وَبَيَّنْتُ مَا يَأْتِي: -

- (فِي مُسْنَدٍ لَا يَنْقُلُ الْقُرْآنُ إِلَّا كَمَا يُرَوَى)، أي أن النقل القرآني معتمد على الرواية فلا عمل للأهواء والتحريف فيها.
- (عن مثلهم ...) أي أن السند ينقله القراء عن أمثالهم من القراء الأثبات حتى يصل السند إلى النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم.
- (عن جبرئيل ...) أي أن السند يصل من الرسول -صلى الله عليه وسلم- حتى جبريل عليه السلام ومنه -عليه السلام- إلى الله تعالى سبحانه وتعالى.
- قلت: (لا تمثلا)، هذه تقديس وتعظيم لكلام الله تعالى فلا تمثيل ولا تشبيه ولا تحريف قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].
- (أعظم به ...) أي أن السند القرآني عظيم ولا بد من تعظيمه وتقديره وعدم التهاون في حقوقه من الضبط.

قلت في النظم

- ١٧- حَمَلٌ جَبَالًا رَّاسِيَاتٍ أَهْوُنُ **** مِنْ حَمَلِكِ الْإِسْنَادِ لَا تَسْتَهْوُنُ
- ١٨- إِجَارَةٌ تَأْتِي بِلَا إِسْنَادٍ **** كَحَيْمَةٍ كَانَتْ بِلَا عِمَادٍ
- (حَمَلٌ جَبَالًا رَّاسِيَاتٍ...)، بينت أن حمل السند والمحافظة عليه أمر عظيم وجعلت لذلك كناية عن حمل الجبال وأن حمل الإجازة أهون من ذلك.
- (لا تستهون) فلا تستهن بذلك.
- (إِجَارَةٌ تَأْتِي بِلَا إِسْنَادٍ...)، شَبَّهْتُ الإِجَارَةَ الْقُرْآنِيَةَ بِلَا سَنَدٍ كَالْحَيْمَةِ الَّتِي لَا تَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّهَا بِلَا عِمَادٍ يَرْفَعُهَا.

قلت في النظم

- ١٩- أَكْمَلُهُ، تَوَاتُرُ الْإِسْنَادِ **** ثُمَّ الصَّحِيحُ لَا تَرُدُّ يَا حَادِي
- (أَكْمَلُهُ، تَوَاتُرُ الْإِسْنَادِ)، أي أكمل مراتب السند القرآني أن يكون متواترا.
- (ثُمَّ الصَّحِيحُ)، بينت المرتبة الثانية لسند الرواية والقراءة وهي مرتبة الصحيح، والخلاف في ذلك مبسوط في كتب القراءات.

- (لَا تَزِدْ يَا حَادِي)، لا تزد أيها (الحادي) القارئ على ذلك فلا تقبل قراءة لا تكون صحيحة.

قلت في النظم

٢٠- تَرْجِيحُنَا لِلرَّأْيِ بِالْإِسْنَادِ **** أَوْ بِالْمُتُونِ كَانَ ذَا اعْتِمَادِي

٢١- بِصِحَّةِ (١) وَوَفْقِ أَهْلِ اللُّغَةِ (٢) **** حَطَّ الْكِتَابِ (٣) فَاحْتَمَلَهُ تَثْبُتِ

٢٢- قِرَاءَةٌ، وَهَكَذَا يُعْتَمَدُ **** عَشْرٌ مِنَ الْقُرَّا إِلَيْهِمْ يُسْنَدُ

- (تَرْجِيحُنَا لِلرَّأْيِ)، ذَكَرْتُ طَرِيقَتَيْنِ لِلتَّرْجِيحِ حَالِ الْاِخْتِلَافِ فِي الْقِرَاءَاتِ وَالرَّوَايَاتِ وَالْأَسَانِيدِ وَهَمَا:-

أولاً: التَّجْرِيحُ بِالسَّنَدِ (بِالْإِسْنَادِ)، فَقَدْ يَكُونُ مَعْتَمِداً عَلَى السَّنَدِ كَالْتَحْقِيقِ فِي السَّنَدِ مِنَ الصَّحَّةِ وَالضَّعْفِ أَوْ التَّحْقِيقِ فِي رِجَالِ السَّنَدِ.

ثانياً: التَّجْرِيحُ بِالْمَتْنِ (أَوْ بِالْمُتُونِ)، فَقَدْ يَكُونُ مَعْتَمِداً عَلَى الْمَتْنِ كَالْمُوَافَقَةِ مَعَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْ الرَّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ.

قلت في النظم

٢١- بِصِحَّةِ (١) وَوَفْقِ أَهْلِ اللُّغَةِ (٢) **** حَطَّ الْكِتَابِ (٣) فَاحْتَمَلَهُ تَثْبُتِ

٢٢- قِرَاءَةٌ، وَهَكَذَا يُعْتَمَدُ **** عَشْرٌ مِنَ الْقُرَّا إِلَيْهِمْ يُسْنَدُ

- (بِصِحَّةِ ...) أَي أَنَّ الْقِرَاءَةَ تَثْبُتُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ عَلَى رَأْيِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ ابْنُ الْجَزْرِيِّ وَهِيَ :-

الشرط الأول: الصَّحَّةُ (بِصِحَّةِ)، أَنَّ تَكُونَ الْقِرَاءَةُ صَاحِبَةً.

الشرط الثاني: مُوَافَقَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ (وَوَفْقِ أَهْلِ اللُّغَةِ).

الشرط الثالث: مُوَافَقَةُ الْمَصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ وَلَوْ مُحْتَمَلًا (حَطَّ الْكِتَابِ (٣) فَاحْتَمَلَهُ).

- (تَثْبُتُ قِرَاءَةٌ) أَي أَنَّ الْقِرَاءَةَ تَثْبُتُ بِالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ سَابِقًا.

- (وَهَكَذَا يَعْتمَدُ ...) أَي بِسَبَبِ هَذِهِ الشُّرُوطِ اعْتُمِدَتِ الْقِرَاءَاتُ الْعَشْرُ الْمُنْسُوبَةُ إِلَى الْقِرَاءَةِ الْعَشْرَةِ

وَوَثِبَتْ وَأَسْنَدَتْ.

قلت في النظم

٢٣- وَاحْذَرُ مِنَ الْإِسْقَاطِ وَالتَّدْلِيسِ **** أَوْ كَذِبِ فِي سَنَدِ بَيْسِ

٢٤- أَوْ مُعْضَلٍ، أَوْ شَاذٍ أَوْ مُعَلَّلٍ **** مُنْقَطِعٍ، مُضْطَرِبٍ لَا تَقْبَلِ

- (واحذر من ...) بَيَّنْتُ أن المُحَقِّقَ ينبغي له أن يحذر من الأسباب التي تؤدي إلى ضعف السند وَرَدَّه ومنها: -
 - (الإسقاط): وهو حذف بعض رجال السند لأي غرض كان.
 - (والتدليس): ومن صورته: أن لا يسمي الراوي شيخه الذي سمعه منه، بل يروي عن فوقه بلفظ يوهم السماع ولا يقع كذباً^١.
 - (أو كذب في سند بئس): وهي آفة تقع على البعض ممن يحاول التفاخر بالأسانيد وعلوها وغير ذلك من الأسباب.
 - (أو معضل): إذا كان السند هم الأول، والثاني، والثالث، والرابع وسقط الثاني والثالث فهذا يسمى معضلاً، لأنه سقط راويان على التوالي، وكذلك لو سقط ثلاثة فأكثر على التوالي.
 - (أو شاذ): هو: "مَا يُخَالَفُ فِيهِ الرَّاوي مَنْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ أَي فِي الضَّبْطِ، أَو الْعَدَدِ مُخَالَفَةً لَمْ يُمَكِّن الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا"^٢.
 - (أو معلل): عبارة عن عيب خفي غامض طرأ على الحديث، وَقَدَحَ فِي صِحَّتِهِ مَعَ أَنْ الظَّاهِرَ السَّلَامَةَ مِنْهُ^٣.
 - (منقطع): هو ما سقط من أثناء السند راو واحد وإن كان في أكثر من طبقة.
 - (مضطرب): "هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، وقد يقع ذلك من راو واحد، وقد يقع من رواة له جماعة. والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط^٤.
 - (لا تقبل): أي لا تقبل الرواية أو السند إن كان فيه علة من العلل القادحة في صحته.
- قلت في النظم

أنواع الإجازة

أَنْوَعَهَا حُذِّدْ، وَأَعْلَمَنْ أَوْلَاهَا **** عَرَضًا مَعَ السَّمْعِ الَّتِي أَعْلَاهَا

- ١ - انظر: «شرح كتاب التدليس في الحديث للدميني - محمد حسن عبد الغفار» (٢ / ٤).
- ٢ - «شرح نخبة الفكر للقاري» (ص ٢٥٢).
- ٣ - «شرح نخبة الفكر للقاري» (ص ٢٥٢).
- ٤ - المقدمة لا بن الصلاح (ص: ٢٠٤ - ٢٠٥).

عَرَضٌ يَلِيهَا ثُمَّ سَمِعَ دُونَهُ، ***
 مَجْهُولٌ أَوْ مُعَيَّنٌ أَقْسَامُهَا ***
 مِّنْ دُونَ كُلِّ يَأْتِيَنَّ بَعْدَهُ،
 صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ صِيغَتْ بِهَا
 لِكُلِّهِ، وَقَدْ أَتَتْ لِلْبَعْضِ
 إِجَازَةٌ فِي الْكُلِّ بَعْدَ عَرَضٍ ***

شَرَعْتُ فِي بَيَانِ أَنْوَاعِ الْإِجَازَةِ بِشَكْلِ عَامٍ وَخَاصٍ كَمَا يَأْتِي: -

- (أَنْوَاعُهَا خَذ) أَي سَأَذْكَرُ أَنْوَاعَ الْإِجَازَةِ فَتَعَلَّمْهَا وَخُذْهَا.

- (وَاعْلَمَنَّ أَوْلَاهَا) أَي اعْلَمْ النَّوْعَ الْأَوَّلَ وَهِيَ أَقْسَامُ الْإِجَازَةِ الْقُرْآنِيَّةِ

التقسيم الأول: أقسام الإجازة على اعتبار العرض والسمع وهي أربعة أنواعها ذكرتها بالترتيب وهي: -

النوع الأول: العرض مع السماع (عَرَضًا مَعَ السَّمْعِ اللَّيِّ أَعْلَاهَا) وصورتها أن المجاز يسمع القراءة من المجيز ويعرض عليها القرآن الكريم، وهي أعلى المراتب إن كانت لكل المجاز به خاصة في القرآن الكريم، أما إن كانت للبعض فتكون أدنى من غيرها مرتبةً.

النوع الثاني: العرض من دون السماع (عَرَضٌ يَلِيهَا) أي المرتبة الثانية أن يعرض المجاز القراءة دون أن يسمع من المجيز القراءة، ويمكن أن نعدها المرتبة الثانية في الإجازة القرآنية؛ لأن القارئ يقرأ القرآن الكريم كله على المجيز، وهي غاية في الإتيان، وإن كان العرض لبعض القرآن الكريم فتكون أدنى من هذه المرتبة.

النوع الثالث: السماع من دون عرض (ثُمَّ سَمِعَ دُونَهُ)، وهي مرتبة عالية في العلوم الأخرى، أما الإجازة القرآنية فهي المرتبة الثالثة.

النوع الرابع: الإجازة من دون عرض أو سماع (مِنْ دُونَ كُلِّ يَأْتِيَنَّ بَعْدَهُ) وهي كالإجازة العامة أو الخاصة التي يكون القصد منها حمل السند والحفاظ عليه. وقد أجاز هذا النوع الجعبري ومنعها الهمداني رحمهما الله تعالى.

التقسيم الثاني للإجازة من ناحية التعيين والجهالة

- (مَجْهُولٌ أَوْ مُعَيَّنٌ أَقْسَامُهَا) والقصد هنا أن أركان الإجازة قد تكون على الجهالة أو التعيين وعليه

فهي أنواع مختلف في وصفها ومنها: -

- (١) أن يجيز لمعيّن^١ في مُعيّن
- (٢) أن يجيز لمعيّن في غير مُعيّن^٢.
- (٣) أن يجيز لغير مُعيّن بوصف العموم
- (٤) إجازة مجهول في مجهول
- (٥) إجازة المعدوم

التقسيم الثالث للإجازة

- (صريحٌ أو كنايةٌ صيغتُ بها)، أي أن صيغة الإجازة نوعان وهما: -

النوع الأول: التصريحية، وهي ما كانت بلفظ أجزتك. وقيل منها: أذنت لك.

النوع الثاني: الكناية، ويسمى البعض شبه صريحة أو دلالة، وهي ما كانت بأي لفظ يدل على الإذن بالإقراء، وليس صريحاً بذلك، مثل قول الشيخ لطالبه مُوجِّهًا له: عَلِّمِ الْآخَرِينَ، وغيرها من الألفاظ.

التقسيم الرابع للإجازة

أي أن الإجازة على نوعين من ناحية قدر العرض للقراءة وهما: -

النوع الأول: الإجازة في كل القرآن بعد عرض كل القرآن الكريم. (إِجَازَةٌ فِي الْكُلِّ بَعْدَ عَرْضِ لِكُلِّهِ).

النوع الثاني: الإجازة في بعض القرآن الكريم، (وَقَدْ أَتَتْ لِلْبَعْضِ). وهي ان يكون العرض لبعض القرآن الكريم أو الإجازة في بعض القرآن الكريم.

قلت في النظم

١ - هناك من العلماء من قال بعدم جوازها، منهم الإمام شعبة. وروى الربيع بن سليمان عن الإمام الشافعي أنه قال: "كان الشافعي لا يرى الإجازة في الحديث". ومن قال بإبطالها أيضاً إبراهيم الحربي وأبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني وأبو النصر الوائلي السجزي وأبو طاهر الدباس من الحنفية وأبو بكر محمد بن ثابت الخجندي من الشافعية، وحكاها الآمدي عن أبي حنيفة وأبي يوسف. والقول الثاني وهو الذي استقر عليه العمل، وقال به الجمهور من المحدثين والأصوليين والفقهاء وهو جواز الرواية والعمل بها.

٢ - اختلف العلماء في قبول هذه الإجازة، والجمهور من العلماء جوزوا هذا النوع روايةً وعملاً، ومن ذهب من المحدثين والفقهاء والأصوليين إلى جوازه الإمام الزهري وشعبة والأوزاعي ومالك والسينان وغيرهم من الأئمة. واشتروا لصحة الرواية بهذه الإجازة شرطين: الشرط الأول: تعيين روايات الشيخ ومسموعاته وتحقيقها. الشرط الثاني: صحة مطابقة كتب الراوي لها.

من أحكام الإجازة

٢٩- لا تَمْنَعَنَّ مَنْ كَانَ فِيهَا رَاغِبًا **** يُعْطِي لَهَا حَقًّا كَذَا مُسْتَوْعِبًا

٣٠- وَمَنْ يَكُنْ لِحَقِّهَا مُضَيِّعًا **** فَلَا تَكُنْ لَهُ أَحْيَى تَابِعًا

٣١- كَمْ مِنْ مُجَازٍ فَاقَ شَيْخَهُ كَذَا **** فَاقَ الْجَمِيعَ الْكُلَّ بَلْ فِيهِمْ عَلا

- (لا تَمْنَعَنَّ مَنْ كَانَ فِيهَا رَاغِبًا ...) أي لا تمنع الإجازة ممن رغب فيها وأدى حقوقها من القراءة والإتقان والترم شروطها؛ كون الإجازة فيها حق للطالب.

- (وَمَنْ يَكُنْ لِحَقِّهَا مُضَيِّعًا ...) وأما من يكون مضيعا لحقوق الإجازة فلا تتبعه؛ لأنه يكون سببا في ضعف الرواية وحصول الخطأ وغير ذلك.

- (كَمْ مِنْ مُجَازٍ فَاقَ شَيْخَهُ ...) وكَم من المجازين من فاقوا شيوخهم في العلم والقدرة على التحقيق والترجيح وفاقوا أقرانهم وأهل زمانهم.

قلت في النظم

٣٢- لَا تُعْطِهَا لِلْكَافِرِ الْجَحُودِ **** وَارْتَبْ بِهَا عَنْ فَاسِقٍ عَنِيدِ

ذكرت في هذا البيت حكيمين اثنين وهما: -

- (لَا تُعْطِهَا لِلْكَافِرِ الْجَحُودِ)، أي لا يصح أن تعطى الإجازة القرآنية للكافر، وهو ما رجحه صاحب المنظومة والبعض يجيز ذلك في حالة التحمل لا الأداء.

- (وَارْتَبْ بِهَا عَنْ فَاسِقٍ عَنِيدِ)، أي تجنب أن تعطى الإجازة للفاسق المعلوم فسقه، وهو من باب الأحوط.

قلت في النظم

٣٤- أَمَّا الصَّبِيُّ فَحَدُّهُ قَدْ اِخْتَلَفَ **** بُلُوغُهُ وَقِيلَ تَمْيِيزُ أَلْفِ

ذكرت في هذا البيت الحد الذي تقبل فيه الإجازة من الصبي أو له وهو أمر مختلف فيه إلى قولين

القول الأول: حد الصبي أن يبلغ وبعد ذلك فله أن يجيز أو يجاز.

القول الثاني: حد الصبي أن يصل إلى حد التمييز وقد تقدم معناه وهو ما رجحه الناظم.

قلت في النظم

٣٥- مَرْدُودَةٌ مِنْ كَاذِبٍ أَوْ مُخْتَلِطٍ **** أَوْ وَاهِمٍ قَوْلًا كَذَا لَا يَنْضَبُ

أي أن الإجازة غير مقبولة ممن يأتي: -

- الكاذب وهو من يضع في الرواية أو السند.
- المختلط: "هو فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إمّا بخرفٍ أو ضررٍ، أو مرضٍ، أو عرضٍ، من موت ابنٍ، أو سرقة مالٍ، أو ذهاب كتبٍ، أو احتراقها".
- الواهم والشاك الذي لا تنضبط روايته

قلت في النظم

٣٦- لَا تَنْتَهِي بِالْوَقْتِ أَوْ يَفْسُخِهَا **** مَا لَمْ تَكُنْ مُضَيِّعًا شُرُوطَهَا

أي أن الإجازة لا تنتهي بوقت يحدد المجيز، وكذلك لا تلغى بالفسخ، ما لم تضيع شروط الإجازة من قبل المجاز.

- (مُضَيِّعًا) تقرأ على أنها اسم مفعول. (شروطها) تقرأ بالرفع.

قلت في النظم

٣٧- مُقْبُولَةٌ فَرْدًا كَذَا أَوْ جَمْعًا **** رَوَايَةً، عَشْرًا أَوْ سَبْعًا

أي أن الإجازة مقبولة سواء كان بقراءة الروايات بمفردها أو بقراءتها بطريقة الجمع المعروفة لدى القراء للقراءات السبع أو العشر أو أكثر من ذلك.

قلت في النظم

٣٨- مَا اخْتَارَهُ الْقُرَاءُ قَبْلًا فَاقْبَلَا **** تَرَكْ لَهُ فِي عَصْرِنَا قَدْ أَصَلَا

ذكرت في مسألة الاختيار^١ لدى القراء أنها كانت مقبولة ومعمول بها من قبل وأما في عصرنا فتركها أولى وقد أُصِّلَ ذلك بالدليل.

قلت في النظم

٣٩- وَمَنْ يُخَالِفَ شَيْخَهُ مُجْتَهِدًا **** فَلْتَنْظُرَنَّ لَعَلَّهُ قَالَ الْهُدَى

أي إن خالف المُجَاز الذي أجازَه وقد كان المُجَاز قد وصل إلى درجة الاجتهاد وأَعْمَلَ شروطَ الاجتهاد في المسائل التي يمكن أن يدخلها الاجتهاد (فَلْتَنْظُرَنَّ لَعَلَّهُ قَالَ الْهُدَى) فلتأمل في قول المُجَاز والمُجَاز لعل أحدهما قال الحق، أو أن رأي كل منهما صحيح.

قلت في النظم

٤٠- يَا مَنْ أُحِيزَ الْبَعْضَ مِنْهُ لَا تُحِزْ **** فِي كُلهِ، عَكْسٌ لَهُ كُلاًّ أَجِزْ

ذكرت في البيت حالتين وهما: -

الحالة الأولى: وهي أن يجاز الطالب في بعض القرآن وليس معه أي إجازة في بقية القرآن من أي مجيز آخر (يَا مَنْ أُحِيزَ الْبَعْضَ مِنْهُ) فهذا لا يصح له أن يجيز في كل القرآن؛ كونه لا يحملها. (لَا تُحِزْ فِي كُلهِ)
الحالة الثانية: وهي عكس الحالة الأولى، أن يكون المُجَاز مُجَازًا من قبل في كل القرآن فيجوز له أن يجيز في بعض القرآن الكريم. (عَكْسٌ لَهُ كُلاًّ أَجِزْ).

قلت في النظم

٤١- تَعْلِيمُ قُرْآنٍ فَذَا لَا تَشْرُطَنَّ **** فِيهِ مُجَازًا بَلْ لِكُلِّ فَاقْبَلَنَّ

ذكرت في البيت أن بعض القراء اشترط في معلم القرآن أن يكون حاملاً للإجازة عن غيره، والراجح أنه لا يشترط (فَذَا لَا تَشْرُطَنَّ فِيهِ مُجَازًا) ولذا فيمكن للمجاز وغير المجاز أن يعلموا القرآن الكريم (بَلْ لِكُلِّ فَاقْبَلَنَّ).

^١ - وهي أن يختار المقرئ بعضاً من الروايات التي قرأها ويختار بعضاً منها.

قلت في النظم

٤٢- آخِرُهَا حَمْدًا لِرَبِّنَا الْعَلِيِّ **** صَلَاتُنَا عَلَى النَّبِيِّ الْمُرْسَلِ

أي أنني جعلتُ في آخر منظومتي الحمد لله تعالى العلي الكبير الذي أنعم علي بذلك، والصلاة على نبينا محمد المرسل إلى الناس جميعا. وصلى الله وسلم على محمد وآله وصحبه وسلم.